رابطة المحامين الأحرار في ريف حمص... جسم قانوني رغم التحديات

qasioun-news.com/ar/news/show/40688

باسل عز الدين (قاسيون) - يُعتبر القانون المدني في ريف حمص الشمالي، أحد ركائز تنظيم الحياة الاجتماعية وفق نصوص قانونية تعتمد أساسا على الشريعة الإسلامية.

ومن هذا المنطلق القانوني كان لابد من تواجد جسم قانوني كرابطة «المحامين الأحرار» وخصوصا بعد تحرير الريف الشمالي لحمص دون تواجد لمؤسسات النظام السوري.

والرابطة تعنى بأمر السجلات المدنية من زواج وطلاق وولادة، إضافة لحل الخلافات التي ساهم المجلس المحلي بالتعاون مع رابطة المحامين بتوثيقها لعمل أمانة السجل المدني وبشكل مجاني للمواطن.

المحامي أحمد سويد، رئيس رابطة المحامين في حمص قال لـ«قاسيون» في تصريح خاص: «إن الرابطة تم إنشاؤها منذ سنتين من قبل المحامين المنشقين عن النظام، الذين أوجدوا هذا الجسم القانوني لتنظيم أمور الأهالي من الناحية الاجتماعية والقضائية والجنائية، أو حتى في حالات الإرث وحل الخلافات والنزاعات، وتقديم كافة المتطلبات والقرطاسية لأمانة السجل المدني بشكل مجاني، إضافة لتوقيع اتفاقية تعاون مع المحاكم الشرعية ضمن الريف ومجالس الريف الشمالي، ومنها تلبيسة والرستن وقرية عزالدين».

وأضاف سويد: «إن دورنا لا يتناقض ولا يكون بديلا عن قرارات المحاكم الشرعية، بل بالعكس نقوم بتخفيف الضغط عنها بحل النزاعات، وقد حلت أغلب القضايا برضى من المتخاصمين عندنا حتى لو كانت جنائية».

من جانبه «عثمان الضيخ» أمين السجل المدني في تلبيسة قال: عملنا يقتضي حماية حقوق الناس وتوثيق حالات الزواج والولادة والوفاة بعد غياب لمؤسسات النظام السوري وطرده من الريف المحاصر، وكنا البديل بذلك عن طريق تسجيل وتوثيق كل ما يتعلق بالمواطن بدعم من رابطة المحامين الأحرار، وبإشراف المجلس المحلي في تلبيسة.

أما أحمد صويص نائب رئيس المجلس المحلي في تلبيسة تحدث عن الموضوع ذاته قائلا: «لقد قامت رابطة المحامين مشكورة بدعم السجل ماديا بعد مذكرة التفاهم مع مجلس المدينة، وذلك لضعف إمكانيات المجلس المحلي بجلب دعم لتفعيل دور السجل المدني».

وأضاف صويص: «وكان التعاون له الأثر الكبير في حماية وحفظ حقوق الأهالي وأطفالهم ووفياتهم ضمن تسجيلهم بقيود موثقة وممهورة من المحكمة الشرعية والمجلس المحلي ورابطة المحامين، وبختم ممهمور من أمانة السجل أيضاً».

وخلال تواجدنا في أمانة السجل المدني لتلبيسة، التقينا مصطفى الضحيك أحد المواطنين الذين قاموا بتوثيق تسجيل مولوده الجديد فقال: «أنا هنا كي أحفظ حق مولودي الجديد، وذلك بسبب عدم قدرتي على الذهاب لمناطق النظام خوفا من الاعتقال، وبسبب قطع النظام كافة المداخل والمخارج لريف حمص الشمالي المحاصر».

ويضيف مصطفى: «إن في ذلك إفادة لي ولطفلي مستقبلا كي يكون مسجلا في قادمات الأيام كمواطن سوري وله الحق في حمل جنسيته التي يحاول النظام حرماننا منها وتهجيرنا وقتلنا ببراميله وصورايخه ...».

يعد دعم رابطة المحامين الأحرار في حمص لمؤسسات حمص وريفها الخارج عن سيطرة النظام السوري هو الأول من نوعه على الصعيد القانوني؛ وبذلك يكون العمل القانوني لا بد منه لضبط إيقاع الحياة التي يسعى أهل الريف للاستمرار به رغم كل صعوبات الحصار والقتل والدمار اليومي من قبل النظام السوري وحليفه الروسي.